10 خطوات لضمان مراعاة عمليات العدالة الانتقالية للمساواة بين الجنسين

يشير مصطلح العدالة الانتقالية (Transitional Justice) إلى عملية مؤقتة تحاول إصلاح ميراث الانتهاكات المرتكبة في بلد ما أثناء فترات الصراع والدكتاتورية والقمع. وتسعى هذه العملية إلى معالجة الانقسامات المجتمعية الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتتجذر في المساءلة و التعويض للضحايا والناجين. يعد تحريك المجتمع نحو مستقبل سلمي وشامل للجميع الهدف الرئيسي لعمليات العدالة الانتقالية. ويجب أن تسعى عمليات العدالة الانتقالية إلى معالجة السياق العام لعدم المساواة والظلم الذي أدى إلى الصراع في المقام الأول.

وبينما تختلف عمليات العدالة الانتقالية حسب السياق، فهي تشمل ما يلي: الاعتراف بكرامة الأفراد، والاعتراف بالانتهاكات، والتعويض عن الأضرار، وهدف منع تكرار حدوثها. كما يمكنها أن تشمل العدالة الجنائية والتصالحية لبناء ثقة الجمهور في سيادة القانون، وإصلاح المؤسسات لمنع العنف في المستقبل، وآليات العدالة المجتمعية، ورواية الحقيقة، والمغفرة، والمصالحة وبناء الذاكرة لضمان عدم نسيان تجارب الضحايا والناجين أبدا وعدم تتكرارها.

ستنظر عملية العدالة الانتقالية المراعية للجندر في الخبرات والاحتياجات المختلفة للنساء والرجال في جميع مراحل العملية. ومن شأن العملية أن تضمن أخذ معرفتهم ووجهات نظرهم حول الأحداث الماضية والانتهاكات التي وقعت في الاعتبار، دون إلحاق المزيد من الضرر. كما أنها وسيلة لضمان الاعتراف بمنظورات وتعاريف ومتطلبات النساء والرجال من نظام العدالة، وأن التدابير والآليات الموضوعة تستجيب لهذه الاختلافات. فيما يلي 10 خطوات للقيام بذلك:

1. تحديد أهداف عملية العدالة الانتقالية وقيودها من البداية

تعد عمليات العدالة الانتقالية ضرورية لتمكين المجتمع من التعافي. ولكي تكون فعالة، يجب أن يشعر الناس من جميع مناحي الحياة والمجتمعات، وخاصة المهمشة منها، بأنهم مشمولون وأصواتهم مسموعة. ومع ذلك، من الضروري أيضًا إدارة التوقعات، حيث لا يمكن علاج الدمار الذي خلفته الحرب أو عقود من الديكتاتورية من خلال عملية منفردة محددة زمنياً. يعد توضيح الغرض والإطار الزمني للعملية أمرًا ضروريًا لبناء ثقة الجمهور. ومن الأهمية بمكان أيضًا توضيح ما إذا كان هناك مكون للمصالحة والتسامح، وما إذا كان لا يتم التعامل مع بعض الجرائم أو المظالم التاريخية، ولماذا يحدث هذا. وتوفير وسائل أخرى لمعالجة مثل هذه الشواغل عند وجود مطلب عام للتعامل معها. وكلما كانت هناك إشارة سريعة إلى إدراج الفروق الفعلية والمحتملة بين تجارب الرجال والنساء، ومراعاة مثل هذه التجارب، زادت فرصة دمج مراعاة البعد الجندري في العملية.

2. **التأكد من مراعاة ولايات تقصي الحقائق ولجان المصالحة والمحاكم للمنظور الجندري وتوفر التدريب الجندري للموظفين** (بما في ذلك أمثلة لحالات من سياقات أخرى).

- ضمان التوازن بين الرجال والنساء من ذوي الخبرة الجندرية بين القضاة والمفوضين والمحققين وخبراء القضية والشهود في مجال الانتهاكات/الجرائم المحتملة.
- ينبغي احترام الشهود والناجين وإتاحة الفرص لهم لمشاركة تجاربهم مع المفوضين دون التعرض لاستجواب عدائي، كما هو الحال في قاعات المحاكم. يجب على لجان العدالة الانتقالية تمكين الشهود من تقديم سردهم وتجربتهم في بيئة آمنة حيث أن هذا يقلل أيضا من احتمالات حدوث الصدمات الثانوية.

3. **التأكد من أن اللجان والمحاكم تتشاور مع النساء والرجال لتحديد مدى وطبيعة الانتهاكات التي ينبغي التعامل معها، بما في ذلك العنف الجنسي والجندري (SGBV).**

- ينبغي أن تؤكد المشاورات على مفاهيم العدالة المتمحورة حول الضحايا/الناجين، بحيث يتم تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم بعد الخبرة المؤلمة. وقد يشمل ذلك تحقيق التوازن بين العدالة القانونية التي تعاقب الجناة، والعدالة الاجتماعية، مثل الحصول على الرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي والتعليم وسبل العيش وإعادة التأهيل الخالية من الوصمات التي قد يحتاجها الناجون وأطفالهم

4. جعل العملية متاحة ومفتوحة للجمهور.

- ضمان عقد المشاورات وجلسات الإعلام العامة في أوقات تسمح لمعظم السكان (وخاصة النساء) بحضورها، وفي أماكن يسهل الوصول إليها.
- ضمان حصول جميع المواطنين، وخاصة النساء، على المعلومات في جميع مراحل عملية العدالة الانتقالية، ووضع خطط للوصول إلى المناطق الريفية والنائية.
- ضمان وصول جميع الشهود إلى المحاكم واستخدامها بأمان وكرامة، بما في ذلك فيما يتعلق بتجنب مرتكبي الجرائم في الأماكن العامة، والوصول إلى الحمامات، والخصوصية.

5. **عرض مجموعة من الخيارات، بما في ذلك جلسات الاستماع الخاصة، لتمكين الناجين والشهود من المشاركة والتحدث عن تجاربهم واحتياجاتهم، بصورة تقلل من خطر تكرار الصدمة.** قد يلفت هذا الاهتمام الوطني لمحنة النساء أثناء الحرب (أو الديكتاتورية)، وكذلك التمييز والمصاعب التي قد تواجهها النساء لاحقًا.

- السماح للناجين بالإدلاء بشهاداتهم بلغتهم المحلية ودون الكشف عن هويتاهم.
- توفير الرعاية في الموقع للذين يعانون من الصدمات وتوفير رعاية للأطفال للسماح للنساء بحضور جلسات الاستماع.
- السماح باستخدام قصص/شهادات الناجين لأغراض مختلفة (بإذن صريح من الناجين) حتى لا يضطروا إلى تكرار الشهادة لكل هيئة، مما يقلل من إمكانية تكرار الصدمات.

6. **الشراكة مع المنظمات النسائية الوطنية والمحلية** التي تتمتع بخبرات محلية ويمكنها تقديم المشورة والمساعدة في تشكيل العمليات وإعلامها ورصدها طوال الوقت. غالباً ما تكون المنظمات النسائية قادرة على بناء الثقة وتشجيع الناجيات/الناجين على التقدم والتحدث، وهي ضرورية في عملية التعافي.

7. تحويل وصمة العار والخوف من العنف الجنسي بعيداً عن الناجين ونحو الجناة.

- النظر في الحملات الإعلامية ورواية القصص (الدراما الإذاعية/التلفزيونية) وإشراك القادة الثقافيين (القادة الدينيين والشخصيات التي تتمتع بالشعبية وما إلى ذلك) لإلقاء الضوء على العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر (بما في ذلك التعقيم القسري والتشويه والعبودية الجنسية)، وتشجيع التعاطف مع الناجين، وتبديد الخوف والعار والوصمة الاجتماعية التي قد يتحملها كثيرون.
- إشراك قادة الأسر والمجتمع لضمان توفير الحماية والرعاية للناجين، بمن فيهم الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب.
- إدراج التحقيق في العنف الجنسي والعنف القائم علي الجندر صراحة في ولاية اللجان والمحاكم لضمان التعامل التام مع هذه الجرائم.

8. ضمان تناسب التعويضات المالية أو المادية مع احتياجات النساء والرجال، وألا تؤدي إلي إستمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين القائمة سابقا.

- يجب تحديد التعويضات بعد التشاور مع الناجين ومناصريهم/ممثليهم للتأكد من أنها لا تؤدي إلي إنتاج نقاط ضعف جديدة (على سبيل المثال، تهديدات من الأسرة أو المجتمع) وأنها تستطيع تلبية احتياجات النساء بشكل منصف.
- في حالات جبر وإصلاح النزاعات على الأراضي أو الممتلكات، ينبغي النظر في تقديم الدعم المستمر للمتلقين، حتى لا تُمنح النساء أراضٍ أو مواقع رديئة النوعية، وحتي يتم توفير الدعم الزراعي اللازم لتمكينهن من تحقيق الاكتفاء الذاتي. يجب أن تتمتع المرأة بحقوق متساوية في الحصول علي سندات الملكية والأصول، بما في ذلك حقوق الملكية المشتركة للأخوة والأخوات، وإصدار سندات الملكية للنساء غير المتزوجات.
- إجراء تقييم دقيق في كل موقف للوقوف علي مجموعة التعويضات الجماعية والفردية التي تناسب احتياجات الضحايا/الناجين/المجتمع.
- تعد التعويضات الرمزية (النصب التذكارية) طريقة فريدة لتسليط الضوء على عدم المساواة بين الجنسين والانتهاكات التي قد تكون موجودة قبل النزاع ومنع قبولها والتغاضي عنها في المستقبل.
- ضمان أن تعكس مناهج التاريخ الوطني الخبرات المتنوعة لجميع السكان، مع إيلاء الاهتمام للفروق بين تجارب النساء والرجال.

9. ضمان توفر الموارد المالية:

- لدعم البرامج والمشورة المتعلقة بالصدمات النفسية للناجين، والتأكد من دمجها في الخدمات الصحية الوطنية، ولتعويضات المجتمع والأفراد. غالبًا ما يتم التعهد بتوفير هذه الأموال ولكن المانحين لا يقدمونها.
- للمنظمات النسائية حتى تتمكن من مواصلة دعم العملية.

10. إصلاح المؤسسات والقوانين التي تقيد حقوق الانسان أو تؤدي إلي التمييز

- ضمان عدم إعادة منتهكي حقوق الإنسان إلى السلطة، ونقل السلطة من الحكومات الفيدرالية إلى المناطق المحلية.
- الشروع في إصلاحات قطاع الأمن لضمان أن جميع الجهات الفاعلة للأمن تخدم الجمهور، وتمثل تنوع المجتمع، وتتمتع بالخبرات والموارد اللازمة لتلبية احتياجات الحماية لمختلف المجتمعات، رجالا ونساء.
- إصلاح جميع القوانين التي تميز على أساس الجنس، بما في ذلك قوانين الملكية والميراث.

تكليفات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة

في حين أن القليل من ولايات وتكليفات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة حتى الآن تضمنت لغة محددة بشأن مراعاة الجندر، أعربت عدة لجان عن التزامها بالمنظور الجندري في العملية وفسرت تكليفاتها لتشمل الانتهاكات مثل العنف الجنسي

كولومبيا: لجنة استجلاء الحقيقة والتعايش وعدم التكرار (2018)

المرسوم 588 لسنة 2017[1]

المادة 2: الأهداف. تهدف لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار إلي تحقيق ما يلي:

(1) المساهمة في توضيح أحداث النزاع واستجلائها ضمن نطاق ولاية اللجنة، وتقديم تفسير واسع للصراع من أجل تعزيز التفاهم المشترك داخل المجتمع، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب الأقل شهرة، مثل التأثير الصراع على الأطفال والمراهقين، وعلى العنف القائم على الجندر.

المادة 8. تركيز يراعي الفروق، بما في ذلك فيما يتعلق بالجندر. أثناء تطوير صلاحياتها ووظائفها، ستأخذ اللجنة في الاعتبار الخبرات المتنوعة للنزاع (وتأثيره التفاضلي) من قبل الأشخاص أو السكان أو القطاعات الخاضعة للتمييز أو الضعف أو الذين تأثروا بشكل خاص بالنزاع. سيتم إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات التي تعاني منها النساء.

المادة 13. الوظائف. تتمثل وظائف اللجنة فيما يلي:

(1) التحقيق في جميع جوانب النزاع التي تندرج تحت نطاق ولاية اللجنة من خلال استخدام المنهجيات والآليات ذات الصلة، والتي قد تشمل **المنهجيات** المستخدمة بشكل عام في العلوم الاجتماعية وتلك **التي تراعي الجندر.** بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تستند الآليات المنفذة إلى الجهود السابقة لبناء الحقيقة (بما في ذلك تلك التي قامت بها اللجنة التاريخية للصراع والضحايا).

(10) **ضمان تعميم مراعاة المنظور الجندري في جميع أعمال اللجنة** من خلال **إنشاء فريق عمل معني بالمساواة بين الجنسين** مكلف بجملة أمور منها الإسهام في البحث، وإبداء المشورة التقنية، والتخطيط **لجلسات الاستماع الجندرية.** وفي حين لا ينبغي اعتباره الفريق الوحيد المسؤول عن تنفيذ العمل الخاص بالنوع الاجتماعي، فإنه سيكون مسؤولاً عن مراجعة المنهجيات **لضمان تعميم مراعاة المنظور الجندري في جميع أعمال وآليات اللجنة.** سيكون هذا الفريق مسؤولاً أيضًا عن التنسيق مع المنظمات النسائية ومنظمات المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي والهوية الجندرية وحاملو صفات الجنسين LGBTI، مع الحفاظ على استقلالية اللجنة في تحديد هيكلها ومنهجيتها في العمل

سيراليون: لجنة تقصي الحقائق والمصالحة (2000)

قانون لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الخاص بسيراليون لعام 2000[2]

القسم 6 (2) (ب): تم إنشاء اللجنة للعمل على المساعدة علي استعادة الكرامة الإنسانية للضحايا وتعزيز المصالحة من خلال إتاحة الفرصة للضحايا لتقديم وصف للانتهاكات والإساءات التي تعرضوا لها، وليصف المرتكبون تجاربهم، وعن طريق خلق مناخ يعزز التبادل البناء بين الضحايا والجناة، مع إيلاء **اهتمام خاص لموضوع الإساءات الجنسية** وتجارب الأطفال داخل النزاع المسلح [...].

القسم 7 (4): سوف تأخذ اللجنة في الاعتبار مصالح الضحايا والشهود عند دعوتهم للإدلاء ببيانات، بما في ذلك **المخاوف الأمنية وغيرها من الشواغل** الخاصة بمن قد يرغبون في إعادة سرد قصصهم في الأماكن العامة و ... قد تنفذ أيضًا إجراءات خاصة من أجل تلبية احتياجات ضحايا معينين مثل الأطفال **أو أولئك الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي،** وكذلك في العمل مع الأطفال الذين يرتكبون الانتهاكات.

[2] انظر : http://www.sierra-leone.org/Laws/2000-4.pdf